إضافة الصفة إلى الموصوف في القرآن الكريم
دراسة في التركيب والدلالة والسياق

م.د.علي سعد لطيف

جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية

ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى دراسة أحد الأساليب الفصيحة، في القرآن الكريم، وهو إضافة الصفة إلى الموصوف، وما ينطوي عليه هذا الأسلوب من خصائص دلالية وبلاغية.

وفيه سيظهر أن إضافة الصفة إلى الموصوف تنطوي على مزايا أسلوبية متعدِّدة، تتمثل في التخفيف اللفظي، والمبالغة، ورسم الصورة الفنية، واتساع إمكانات التعبير.

المقدمة:

تُعَدُّ إضافة الصفة إلى الموصوف من أساليب التعبير، المستعملة في القرآن الكريم والشعر والنثر الفني بأنواعه. وقد كان للنحاة مواقف مختلفة، ومذاهب متعدِّدة، في توجيه هذا الأسلوب وإعراب ألفاظه. ومع أنهم أجمعوا على فصاحة هذا التعبير، إلا أنهم اختلفوا في توجيهه وإعرابه، فأنكره بعضهم لتعارضه في نظرهم مع قاعدة أن الصفة لا يجوز أن تتقدَّم أصلاً على الموصوف، على حين أجازه بعضهم مُعلِّلين بأن الصفة تأتي بعد الموصوف إذا كانت نعتًا، فإن لم تكن نعتًا فلا مانع من مجيئها قبل الموصوف وإضافتها إليه.

والذي يتأمل التعابير التي أُضيفَت فيها الصفة إلى الموصوف يجد أنها تنطوي على مزايا لفظية، وخصائص دلالية، وصور بلاغية، لم يتعرض لها النحاة وعلماء اللغة والبلاغة، الذين اكتفوا بتقديم التوجيه الإعرابي دون الخوض في الخصائص الأسلوبية.

ونظرًا إلى ما يتصف به هذا الأسلوب من مزايا وخصائص، جديرة بالدراسة والتحليل، فقد اخترتُه مادة لهذا البحث، الذي جعلت عنوانه: **إضافة الصفة إلى الموصوف في القرآن الكريم دراسة في التركيب والدلالة والسياق.**

ويتألف البحث من مقدمة وخاتمة وخمسة مباحث، تعرَّضتُ في المبحث الأول لآراء النحاة في إضافة الصفة إلى الموصوف، وتحدَّثتُ في المبحث الثاني عن الفرق بين إضافة

الصفة إلى موصوفها وإضافتها إلى معمولها، وخصَّصت المبحث الثالث للحديث عن إضافة الصفة إلى الموصوف وعلاقتها بمسألة المطابقة.

أما المبحث الرابع فخصَّصته لعرض نماذج للصفة المُضافة إلى الموصوف في القرآن الكريم، وقد انقسم هذا المبحث إلى مطلبين، تناولت في المطلب الأول الصفة المُضافة التي تنتمي إلى المشتقات، وتحدَّثت في المطلب الثاني عن مجيء الصفة المُضافة من الأسماء الجامدة، ودار المبحث الخامس حول المزايا الأسلوبية لإضافة الصفة إلى الموصوف. وفي الخاتمة ذكرتُ أهمَّ النتائج التي توصَّل إليها البحث.

وتتجلَّى أهمية هذا البحث في عدة جوانب، فمن الجانب النحوي يرصد آراء النحاة في إضافة الصفة إلى الموصوف، ويُحاول تفسيرها، وبيان الأسس الفكرية واللغوية التي تقوم عليها تلك الآراء. ومن الجانب اللغوي والدلالي يتعرض البحث لما يتضمنه هذا الأسلوب من معانٍ ودلالات وتخفيف لفظي واتساع إمكانات التعبير. أما من الجانب البلاغي فهو يتعرض لما يتصف به هذا الأسلوب من المبالغة، ورسم الصور الفنية.

المبحث الأول: آراء النحاة في إضافة الصفة إلى الموصوف

اختلف النحاة في جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، فذهب الكوفيون وبعض المتأخرين إلى جواز ذلك مطلقًا، أما البصريون ومَن وافقهم فمنعوا ذلك ولجأوا إلى التأويل والتقدير لتوجيه الشواهد والأمثلة التي تُوهم بذلك، على حين أجاز بعض النحاة تلك الإضافة بشرط الاقتصار على السماع. وفيما يأتي تفصيل الآراء السابقة:

1- ذهب البصريون ومَن وافقهم من المتأخرين إلى عدم جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، ولا إضافة الموصوف إلى صفته، مستدلِّين بأن الصفة والموصوف يدلاّن على الشيء ذاته، فتكون إضافة أحدهما إلى الآخر من باب إضافة الشيء إلى نفسه، ومثل هذه الإضافة لا معنى لها.

قال ابن يعيش: «الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ، لأنهما لعَين واحدة، فإذا قلت: «جاءني زيدٌ العاقلُ»، فـ«العاقلُ» هو زيدٌ، و«زيدٌ» هو العاقلُ، ألا ترى أنك إذا سُئلتَ عن كل واحد منهما، جاز أن تُفسره بالآخر، فتقول في جواب «مَن العاقلُ»: زيدٌ، وفي جواب «مَن زيدٌ»: العاقلُ. فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا، لم يجز إضافةُ أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: «هذا زيدُ العاقلِ»، و«هذا عاقلُ زيدٍ» بالإضافة، وأحدُهما هو الآخرُ»[1].

ومع أنهم منعوا إضافة الصفة إلى الموصوف، وإضافة الموصوف إلى الصفة، إلا أنهم

لم يُنكروا ما سُمع عن العرب من استعمالات تُخالف مذهبهم، وإنما لجؤوا إلى التأويل بما يتوافق مع ما ذهبوا إليه، فأوَّلوا نحو: «حبّة الحَمقاءِ» و«صَلاة الأولى» و«مَسجد الجامعِ»، التي فيها إضافة موصوف إلى صفته، على تقدير موصوف محذوف أي: حبة البقلةِ الحمقاءِ، وصلاة الساعةِ الأولى، ومسجد المكانِ الجامعِ. وتأوَّلوا نحو: «جرد قطيفةٍ»، و«سَحق عمامةٍ»، التي فيها إضافة صفة إلى موصوفها، على تقدير موصوف محذوف أيضًا، مُضافٍ إلى جنسه، أي: شيء جَرد من جنس القطيفة، وشيء سَحق من جنس العمامة[2].

2- ذهب الكوفيون ومَن تابعهم إلى جواز إضافة الصفة والموصوف أحدهما إلى الآخر، وإن كانا يدلاّن على الشيء ذاته، نظرًا لاختلاف اللفظين، ويُنسب هذا الرأي إلى الفراء[3]. فمن إضافة الموصوف إلى الصفة عندهم نحو قوله تعالى: چ ھ ھ ے ے ۓ چ {يوسف: ١٠٩}، وقوله تعالى: چأ ب ب بچ {القصص: ٤٤}، وقوله تعالى: چ ہ ہچ {ق: ٩}، فالآخرة هي صفة للدار، على تقدير: الدار الآخرة، وجانب الغَربيّ: أصلها الجانب الغربي، وحبّ الحصيدِ: أي الحَب الحصيد، فأُضيف الموصوف في كل ما تقدَّم إلى صفته[4].

ومن إضافة الصفة إلى الموصوف عندهم نحو قول الشاعر:

«إنّا مُحيُّوكِ يا سَلمَى فحَيّينا وإنْ سَقيتِ كرامَ الناسِ فادْعينا

والأصل: وإن سقيتِ الناسَ الكرامَ، ثم قَدَّم الصفةَ وجعلها نوعًا مضافًا إلى الجنس. ومن هذا القبيل قولهم: سَحق عمامة، وجَرد قطيفة، وسَمْل سِربال، والأصل: عمامة سحق، وقطيفة جرداء، وسربال سَمْل، ثم فُعل بها ما فُعل بكرام الناس»[5].

3- هناك فريق ثالث من النحاة وافق الكوفيين في القول بجواز إضافة الصفة والموصوف، أحدهما إلى الآخر، لكنَّه دعا إلى الاقتصار على السماع[6]. وهذا الفريق أجرى نحو «سَحق عمامةٍ» مجرى: خاتم ذهبٍ، أي أنه قدَّم السَّحقَ، وأخرجه عن الوصفية، وجعله جنسًا قائمًا بذاته، ثم بيَّنه بإضافته إلى العِمامة، فتكون الإضافة فيه محضة على معنى حرف الجر «مِن» الذي يُفيد التبيين، وذلك لأن المُضاف لم يقع موقع فعل، والمضاف إليه ليس مرفوع المحلّ ولا منصوبه[7].

قال ابن يعيش: «ومنه قولهم: جائبةُ خَبَر، ومعناه: خبرٌ يجوبُ الأرضَ من بَلَد إلى بلد، أي: يقطَعُها. يقال: جُبتُ البِلادَ أجوبُها، إذا قطعتَها، فلما قدَّمَها، وأزالها عن الوصفية،

احتملت أشياء، وتردّدت فيها، فأضافها إلى الخَبَر إضافةَ بيان، كقولك: مائةُ درهمٍ، لمّا احتملت المائةُ معدوداتٍ، أضافها إلى نوع منها للبيان. ومثله: مُغرِبةُ خبرٍ، يقال: هل جاءَكم مُغرِبةُ خبرٍ؟ يعني خبرًا طَرأَ عليهم من بَلَد سوى بَلَدهم، فهو لذلك غريبٌ، فلمّا قدَّمها، احتملت الخَبَرَ، وغيرَه، فأضافها إلى الخبر على ما تقدّم لتلخيصِ أمرها، وتَبْيينه»[8].

فابن يعيش يرى أن التعابير التي فيها إضافة الصفة إلى الموصوف صحيحة، ومع أنه يُقدِّم توجيهًا يُخالف مذهب الكوفيّين، إلا أنه يُوافقهم من حيث المؤدَّى الذي يتمثل في قبول التعابير دون تقدير موصوف محذوف، كما يرى البصريون.

ويُستخلص من آراء النحاة السابقة ومن الاستقراء ما يأتي:

1- إن التعابير التي فيها إضافة الصفة والموصوف، أحدهما إلى الآخر، مطردة وكثيرة الاستعمال في القرآن الكريم وفي الشعر والنثر، كما سيظهر في الصفحات القادمة، وهي شائعة في أساليب النحاة أنفسهم، ولا سيما في المقدمات وعناوين الأبواب والفصول.

فقد جاء في مقدمة الإنصاف لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ): «كتاب لطيف، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية»[9]، أي على المسائل الخلافية المشهورة. وفي شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ): «وأبقى على الزمان محاسنَ سِيرته»[10]، أي سيرته الحسنة. وقال الأشموني: «والصلاة والسلام على من رفع بماضي العزم قواعد الإيمان»[11]، أي بالعزم الماضي. ومن عناوين الأبواب التي أثبتها معظم النحاة: باب «تعدِّي الفعل ولزومه»[12]، أي الفعل المتعدِّي واللازم، وهو المقصود بصريح العبارة[13].

فالتعابير التي فيها إضافة الصفة إلى الموصوف شائعة ومطردة، ولا سبيل إلى إنكارها أو منعها، قال الرضي: «والإنصاف أن مثلَه كثير لا يُمكن دفعُه»[14].

2- احتجاج بعض النحاة ولاسيما البصريون ومَن وافقهم بأن إضافة الصفة إلى الموصوف ليس فيها فائدة، لأنها من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه على اعتبار أن الصفة والموصوف يدلان على الشيء ذاته، غير مسلَّم به «لأن في أحدهما زيادة فائدة، كما في: نفس زيدٍ»[15].

3- معظم النحاة الذين منعوا إضافة الصفة إلى الموصوف بُنِيَت توجيهاتهم على تقدير موصوف محذوف، فقالوا في نحو «سَحق سِربالٍ» إنه على تقدير: شيءٌ سحقٌ من جنس السِّربال، وهذا التوجيه مبنيّ على موافقة الصناعة النحوية فحسب، وليس له تأثير من جهة المعنى، بل يتوافق من حيث المؤدَّى مع مذهب الجواز.

4- تمسُّك النحاة بالأسس الثابتة في علم النحو هو الذي دفع بعضَهم إلى منع إضافة الصفة والموصوف، أحدهما إلى الآخر، إذ إن القول بجواز ذلك يهدم عددًا من القواعد التي لا يجوز المساس بها، فالصفة عندهم يجب أن تكون تابعة للموصوف، ومتأخرة عنه، ومطابقةً له في الإعراب، وإضافتها إليه تهدم هذه الأصول المقرَّرة في علم النحو، وتُوهِم بإضافة الشيء إلى نفسه في رأيهم[16]. والحقيقة أن القول بجواز إضافة الصفة إلى الموصوف لا يهدم أيًّا من تلك الأصول الثابتة في علم النحو، عند الأخذ بالاعتبار أن المراد بها الصفة المعنوية لا النعت[17]. وذلك لأن الصفة حين قُدِّمَت على الموصوف وأضيفت إليه لم تعد نعتًا، وإنما أصبحت صفة بحسب المفهوم اللغوي لا النحوي. وفي هذه الحالة لا تنطبق عليها شروط النعت وأحكامه.

فتمسُّك بعض النحاة إذن بالأصول المقرَّرة في علم النحو هو الذي دفعهم إلى القول بعدم جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، أي إن موقفهم مبني على أسس الصناعة النحوية، وليس على اعتبارات السياق أو الدلالة. فلا حاجة للأخذ به.

مما تقدَّم يظهر أن إضافة الصفة إلى الموصوف من الأساليب الفصيحة، التي لم ينكرها النحاة، وإنما اختلفت توجيهاتهم لهذا الأسلوب انطلاقًا من مدى تقيّدهم بالصناعة النحوية، وتمسُّكهم بالأسس التي يقوم عليها هذا العلم.

المبحث الثاني: الفرق بين إضافة الصفة إلى موصوفها وإضافتها إلى معمولها

إن الحديث عن إضافة الصفة إلى الموصوف يستلزم تسليط الضوء على إضافة الصفة إلى معمولها، والفرق بين الأسلوبَين، وذلك دفعًا لأي توهُّم بوجود تداخل أو التباس بينهما.

والفرق بين الأسلوبين يمكن تلخيصه فيما يأتي:

1- الصفة المضافة إلى معمولها، هي مشتقٌّ مستعملٌ على بابه الوصفي، فيقع نعتًا لاسم متقدِّم عليه، مذكور أو مقدَّر، أو حالاً عنه أو خبرًا له أو ما أصله الخبر، وتكون إضافته لفظية غير محضة، لوقوعه موقع الفعل، ومجيء معموله المجرور مرفوعَ المحل أو منصوبه.

ومن أمثلة إضافة الصفة إلى معمولها قوله تعالى: چ□ □ □ □ □چ {البقرة: ١٩٦}، أي شديدٌ عِقابُهُ، وقوله تعالى: چ □ □ □ □چ {القمر: ٢٧}، أي مرسلونَ الناقةَ. فشديد: صفة مشبهة أضيفَت إلى فاعلها، ومرسلو: اسم فاعل للفعل: أرسَل، أُضيف إلى مفعوله. وكلاهما من باب إضافة الصفة إلى معمولها.

وقال جرير[18]:

كَم قَد قَطَعنَ إلَيكَ مِن مُتَماحِلٍ جَدْبِ المُعَرَّجِ ما بِهِ تَعليلُ
نائِي المَناهِلِ طامِسٍ أعلامُهُ مَيْتُ الشِّخاصِ بِهِ يَكادُ يَحُولُ

فـ«جَدْب» صفة مشبهة أُضيفَت إلى فاعلها، والمعنى: جَدبٍ مُعرَّجُه. و«نائي» اسم فاعل أُضيف إلى فاعِله، أي: نائيةٍ مناهِلُه. وكلاهما من باب إضافة الصفة إلى معمولها. أما «طامِسٍ» فاسم فاعل لم يُضَفْ، بل رفع فاعلاً هو أعلامُه[19].

وقال أعرابي يصف رجلاً بالضعف: «سَيِّئُ الرَّوِيّةِ، قليلُ التَّقِيّةِ، كثيرُ السِّعايةِ، قليلُ النِّكايةِ»[20]. فـ«سَيِّئُ وقليلُ وكثيرُ وقليلُ» صفات مشبهة أُضيفَت إلى معمولاتها، والتقدير: سَيِّئةٌ رَويّتُهُ وقليلةٌ تَقِيّتُهُ وكثيرةٌ سِعايَتُه وقليلةٌ نِكايتُهُ.

والمُلاحَظ على الإضافات السابقة أنها غير محضة، لأن المضاف صفة واقعة موقع الفعل، كما أن المضاف إليه مرفوع المحلّ أو منصوبه.

2- أما إضافة الصفة إلى الموصوف فهي إضافة محضة، على معنى حرف الجر «مِن» الذي يُفيد التبيين، وفيها تخرج الصفة عن الوصفية، وتُصبح جنسًا قائمًا بذاته، فتقع موقع الأسماء لا الأفعال، ولا يكون المضاف إليه مرفوع المحلّ أو منصوبه، كما ظهر سابقًا[21].

ومن إضافة الصفة إلى الموصوف قوله تعالى: چے ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ چ {النساء: ١٢٧}، أي: في النساءِ اليتامَى. فاليَتامَى: صفة في الأصل، فلما قُدِّمَت على الموصوف خرجت عن الوصفية، وأُجريت مُجرى الأسماء، ثم أُضيفَت إلى موصوفها «النساء». وهذه الإضافة محضة، على معنى حرف الجر «مِن» المراد به تبيين الجنس، على نحو: خاتم حديدٍ، وثوب خزٍّ[22].

قال ابن عصفور متحدِّثًا عن تقديم الصفة على الموصوف: «ولا تُقَدَّمُ صفةٌ على مَوصوفٍ إلا حيث سُمِع، وهو قليلٌ، وللعربِ فيه وجهان، أحدُهما: أنْ تتقدَّمَ الصفةُ بحالها، وفيه إعرابان للنحويين، أحدُهما: أن تُعْرَبَ صفةً متقدمةً. والثاني: أن يُجعل الموصوفُ بدلاً من صفتِه. الثاني من الأولين: أن تُضيفَ الصفةَ إلى الموصوف»[23].

فـ«يَتامَى النساء» من أمثلة تقديم الصفة على الموصوف مع إضافتها إليه، أما تقديم الصفة على الموصوف دون إضافة فمعظم النحاة يستشهدون عليها بقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ ڄ چ چ {إبراهيم: ١ - ٢}، فالتقدير: إلى صراط اللهِ العزيزِ

الحميدِ، أي إن «العزيزِ الحميدِ» صفتان قُدمتا على الموصوف دون أن يُضافا إليه، ووفق ابن عصفور يكون الإعراب على أحد وجهين، الأول: أنهما صفتان متقدِّمتان للفظ الجلالة «اللهِ»، والوجه الثاني: أن يكون لفظ الجلالة «اللهِ» بدلاً منهما[24].

ومن الأمثلة على إضافة الصفة إلى الموصوف قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنَّما بُعِثتُ لأُتَمِّمَ مكارِمَ الأخلاقِ»[25]، أي: الأخلاق الكريمة، وجاء في البخاري باب عنوانه: «الجَنّةُ تَحتَ بارِقةِ السُّيُوفِ»، أي السيوف البارقة أي اللامعة.[26]

فـ«مَكارِم»: جمع مَكرُمة، وهي مصدر للفعل كَرُم، استُعمل وصفًا للمبالغة، كما سيظهر، ثم قُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه، وهو بمعنى: كريم الأخلاق، إلا أنه جُمع للدلالة على تعدُّد الأنواع[27]. أما «بارقة» فاسم فاعل مؤنَّث للفعل برَق أي لمَع، قُدِّم على الموصوف «السيوف» وأُضيف إليه، وجاء تأنيثه وإفراده لأن السيوف جمع لغير العاقل، بمعنى المجموعة.

ومن إضافة الصفة إلى الموصوف قول المقنع الكندي[28]:

وَما المَرءُ إلّا حَيثُ يَجعَلُ نَفسَهُ ففي صالِحِ الأعمالِ نَفسَكَ فاجعَلِ

فـ«صالح»: اسم فاعل للفعل صلَح، قُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه للمبالغة والتوكيد، والأصل أن يُقال: ففي الأعمال الصالحة[29].

ومن ذلك أن أعرابيًّا عاتب أباه فقال: «يا أبتِ، إن كبيرَ حقِّكَ عليَّ لا يُبطِلُ صغيرَ حَقّي عليك»[30]. أي إن حقَّك الكبير لا يُبطلُ حقِّي الصغير.

مما تقدَّم يظهر أن الصفة المضافة إلى معمولها هي مشتق مستعمل على بابه الوصفي، أي إنه صفة تابعة لاسم متقدِّم أو مسندة إليه. أما الصفة المُضافة إلى موصوفها فهي نعت خرج عن الوصفية وجرى مجرى الأسماء في الاستعمال.

المبحث الثالث: إضافة الصفة إلى الموصوف ومسألة المطابقة

من الشائع عند النحاة أن الأصل في الصفة أن تأتي بعد الموصوف، وأن تُطابقه إذا كانت حقيقية في: التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، وفي حالات الرفع والنصب والجرّ، فوجوه المطابقة عشرة يتحقق منها أربعة، «واحد من ألقاب الإعراب وهي الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع»[31]. كما في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ چ {الانفطار: ٦}، فالكريم صفة لـ«رَبِّكَ»، وقد تطابقا في التعريف والتذكير والإفراد والجرّ.

أما الصفة غير الحقيقية فتُطابق موصوفها في أمرين اثنين من خمسة، واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، أما في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فيأخذ حكمَ الفعل لأنه يعمل عملَه. فيقال: مررت برجلٍ عالمةٍ أمُّه، وبرجلٍ عالمٍ أبوه، وبرجلٍ عالمٍ أبواه، وبرجل عالمٍ آباؤُه، لأنه يُقال في الفعل: مررت برجلٍ تَعلمُ أمُّه، وبرجلٍ يَعلم أبوه، وبرجل يعلم أبواه، وبرجل يعلم آباؤه[32]. ومن ذلك قوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ {النساء: ٧٥}، فـ«الظالم» تُعرَب نعتًا للقرية، ولكنها لم تُبيِّن صفة قائمة فيها، وإنما بيَّنت صفة قائمةً فيما يرتبط بها وهو «أهلها»، فهي صفة غير حقيقية، وتُسمَّى النعت السببي، وقد طابقت متبوعَها في: التعريف، وفي الجر. أما باقي أمور المطابقة فأخذت حُكم الفعل الذي يُوضَع موضعها.

والنعت الاسمي يكون مشتقًّا وصفيًّا، أو اسمًا جامدًا مؤوَّلاً بمشتق. «والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل»[33]، ومن أمثلة النعت بالمشتق «الظالمين» في قوله تعالى: چڑ ڑ ڑ ک ک ک چ {آل عمران: ٨٦ }، و«مَعروف» في قوله تعالى: چ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ چ {البقرة: ٢٦٣}، و«كريم» في قوله تعالى: چ ڦ ڦ ڦ ڦ چ {الحاقة: ٤٠}. والنعت الاسمي يُطابق المنعوت في جميع أوجه المطابقة التي ذُكرت، إذا كان نعتًا حقيقيًّا، كما يُطابق المنعوت في التعريف وألقاب الإعراب إذا كان غير حقيقيّ.

أما الاسم الجامد المؤوَّل بالمشتق فالمراد به اسم الإشارة، وذو التي بمعنى صاحب، والاسم المنسوب، واسم الذات، والمصدر[34]. والذي يتعلق من ذلك بإضافة الصفة إلى الموصوف: الوصف باسم الذات والوصف بالمصدر، فمن أمثلة الوصف باسم الذات قولهم: مررت برجلٍ أسدٍ، أي شديد. وهذا شرابٌ عسلٌ، أي حُلوٌ[35].

أما النعت بالمصدر فمن أمثلته قوله تعالى: چ پ پ پ پ ڀ ڀ چ {طه: ٧٧}، وقوله تعالى: چئۆ ئۇ ئۇ ئې ئې ئى ئى ئى چ {طه: ١٢٤}.

فقوله: {يَبَساً} صفةٌ لـ«طريقاً»، وهو في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به مبالغةً[36]، وتفسير المبالغة في هذا الاستعمال أن نحو «طريقًا يابسًا» يدل على اتصافه باليَبَس فحسب، أما «طريقًا يابسًا» فيعني اتصافه بجنس اليَبَس كاملاً، قال ابن جني: «فإذا قيل: رجلٌ عَدلٌ، فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغةً كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوُصِف بالجنس أجمع، تمكينًا

لهذا الموضع وتوكيدًا»[37].

وقوله تعالى: {معيشةً ضَنْكًا}، معناها ضَيِّقة،[38] فالضَّنك: مصدر ضَنُكَ يَضنُكُ، استُعمِل نعتًا للمبالغة، والمصدر الذي يُوصَف به يستوي فيه الواحد وما فوقه، وكذلك المذكر والمؤنث، أي إنه لا يُطابق موصوفه إلا في التعريف والتنكير وألقاب الإعراب، مع أنه نعت حقيقي[39].

مما تقدَّم يظهر أن النعت الاسمي المستعمَل على بابه يأتي بعد الموصوف ويكون تابعًا له، ويُطابقه في أربعة أوجه من عشرة، إذا كان نعتًا حقيقيًّا مشتقًّا، كما يُطابقه في وجهين فقط إذا كان نعتًا سببيًّا مشتقًّا أيضًا، أما النعت بالمصدر واسم الذات فلا تتحقق فيهما المطابقة إلا بأحد ألقاب الإعراب: الرفع أو النصب أو الجر، لأن كلاًّ منهما يُستعمَل على لفظه.

أما الصفة المضافة إلى الموصوف فهي حين تقدَّمَت، وأصبحت جنسًا قائمًا بذاته، ثم أُضيفَت إلى الموصوف للتبيين، أصبح حكمها من الناحية اللفظية حُكمَ الإضافة، ولذلك لا تُراعَى فيها المُطابقة في أيٍّ من الوجوه المعروفة. فتأتي على الإفراد والجمع، ويأتي موصوفها كذلك مفردًا أو مجموعًا، على النحو الآتي:

يُقال: أوصيكَ بِحَسَنِ الأعمالِ، وحِسانِ الأعمالِ، وأحسَنِ الأعمال، وأحاسِنِ الأعمال، وحُسْنِ الأعمال، ومَحاسِن الأعمال.

فالموصوف أتى في الأمثلة السابقة مجموعًا، والصفة المضافة جاءت مشتقًّا أو مصدرًا، وكلٌّ منهما استُعمِل مفردًا أو مجموعًا.

ويُقال: أُوصيكَ بِحَسَنِ العملِ، وحِسانِ العملِ، وأحسَنِ العملِ، وأحاسِنِ العملِ، وحُسْنِ العملِ، ومَحاسِن العملِ.

فالموصوف هنا أتى مفردًا، أما الصفة المضافة إليه فجاءت مشتقًّا أو مصدرًا، مفردًا أو مجموعًا.

فالمُطابقة إذًا غير لازمة، وإنما تُلتمَس في التقدير فقط، فيُقال في تقدير تراكيب المجموعة الأولى: أوصِيكَ بالأعمالِ الحِسانِ، على المُطابقة في الجمع، أو الأعمالِ الحسنةِ، على معنى المجموعة، لأن الأعمال جمع لغير العاقل.

ويُقال في تقدير التراكيب في المجموعة الثانية: أوصيكَ بالعَمَل الحَسَن.

مما سبق يتضح أن ما اشترطه النحاة من المطابقة بين الصفة والموصوف لا يتحقَّق

عندما تكون الصفة مضافة إلى الموصوف، وإنما تظهر المطابقة في التقدير فقط. وذلك لأن الصفة حين قُدِّمَت على الموصوف وأضيفت إليه لم تعد نعتًا، وإنما أصبحت صفة بحسب المفهوم اللغوي لا النحوي. وفي هذه الحالة لا تنطبق عليها شروط النعت وأحكامه.

المبحث الرابع: الصفة المُضافة إلى الموصوف في القرآن الكريم

تبيَّن من الأمثلة التي عُرِضَت سابقًا أن الصفة التي تُضاف إلى الموصوف تكون إما مشتقًّا وصفيًّا، وإما اسمًا جامدًا مؤوَّلاً بمشتق. والاسم الجامد يكون مصدرًا أو اسم جنس يدل على ذات. وفيما يأتي أمثلة من القرآن الكريم تظهر فيها الطبيعة الصرفية للصفة المضافة إلى الموصوف، وخصائصها الدلالية والبلاغية.

المطلب الأول- مجيء الصفة المُضافة من المشتقات:

الأصل في الصفة عامة أن تكون مشتقًّا وصفيًّا، كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. والصفة بالمفهوم العام تُسمَّى الصفة المعنوية وتشمل كل ما يدلّ على معنًى قائم في الغير، فهي أعم من النعت وشاملة له، ويُقابلها في التقسيم الصرفي الاسمُ الذي يُطلَق ويُراد به تعيين ذات المُسمَّى، على حين أن الصفة المعنوية تدلّ على معنًى قائم في الاسم(40).

ومما لا شك فيه أن الصفة المُضافة إلى الموصوف هي صفة معنوية وليست نعتًا، لأن أحكام النعت لا تنطبق عليها، كما توضَّح سابقًا، وإنما تظهر في صورة النعت المُطابق لمنعوته عند التقدير فقط.

وإضافة الصفة إلى الموصوف من الأساليب البلاغية، التي وردت في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر الفني، ومن أمثلة المشتقات التي استُعمِلت صفةً مُضافةً إلى الموصوف في القرآن الكريم قوله تعالى: چ ج ج چ چج چ {الأنعام: ١٢٠}، أي الإثم الظاهر والإثم الباطن(41). فـ«ظاهر» مفعول به للفعل: ذَرُوا، وهو اسم فاعل للفعل ظَهَرَ، استُعمِل على بابه الوصفي، ثم قُدِّمَ على الموصوف وأُضيف إليه للمُبالغة(42).

وحقيقة المبالغة في هذا الأسلوب أن اسم الفاعل «ظاهر» لو استُعمِل نعتًا للإثم لكان تابعًا له، ودالاً على معنًى فيه فحسب، لكنه لما قُدِّم على الإثم أصبح يدلُّ على جنسٍ قائم بذاته مع دلالته على الوصف في آن معًا، أي إنه أصبح كالاسم الذي يدلُّ على مسمًّى، فضلاً على دلالته على الصفة الغالبة على المُسمَّى وهي هنا الظهور.

وفي إضافته إلى الإثم توكيد للمبالغة ايضًا، وذلك لأنه امتزج به حتى أصبح جنسًا منه.

أي إن هذا الأسلوب قد انطوى على المبالغة في تقديم الصفة، ثم جاءت إضافتها إلى الموصوف لتوكيد تلك المبالغة. والمقصود بالمبالغة هنا قوة المعنى ودقته.

ومن مجيء الصفة المُضافة إلى الموصوف من المشتقات قوله تعالى: چ ئ ئ ئ ئ ی ی ی ی ئج {يوسف: ٣}، أي القَصَص الحَسَن. فـ«أحسَن» هو اسم تفضيل، لم يُقصَدْ به معنى التفضيل، وإنما استُعمِل مرادًا به معنى الصفة المشبَّهة الحَسَن للمُبالغة، ثم قُدِّمَ على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة[43].

والقَصَص يحتمل أن يكون مصدرًا، بمعنى اسم المفعول المقصوص المَحكي، عُبِّر به عن اسم الذات لدلالته على ما يُحكَى ويُسمع. ويحتمل أن يكون مشتقًّا على صيغة فَعَل بمعنى اسم المفعول، كالسَّلَب بمعنى المَسلوب، والقَنَص بمعنى المقنوص، ثم عُبِّر به عن اسم الذات لدلالته على مُسمًّى يُدرَك بالحواس[44].

والقَصَص سواء كان مصدرًا أم مشتقًّا فقد استُعمل دالاًّ على اسم الذات، وفي هذا الاستعمال فائدة بلاغية تتمثل في المبالغة في المعنى مع الإيجاز، والمبالغة في مثل هذا الأسلوب تأتي من أن اسم الذات في هذه الحالة يظل مُحاطًا ومرتبطًا بمعنى الحدث الذي يدل عليه بناء المصدر، أو صيغة المشتق، كما أن استعمال كلمة واحدة وهي هنا «القَصص» دلّ على أمرين معًا، أحدهما هو الحدث ذو الطبيعة الذهنية، والآخر هو اسم الذات ذو الطبيعة المحسوسة. وهذا يعني أن كلمة واحدة جَمعَت بين وظيفتين صرفيَّتين، كما جمعت بين دلالتين إحداهما ذهنية والأخرى محسوسة، مع ما بينهما من اختلاف وبُعد.

ونحو ما تقدَّم قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ژ ژ چ {الأحقاف: ١٦}، أي أعمالهم الحسنة، فـ«أحسَن» هو اسم تفضيل، لم يُقصَدْ به معنى التفضيل، وإنما استُعمِل مرادًا به أيضًا معنى الصفة المشبَّهة الحَسَن للمُبالغة، ثم قُدِّمَ على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة[45].

ومن مجيء الصفة المضافة من المشتقات قوله تعالى: چ ج ج ج چ چ چ {ص: ٤٦}، فالذِّكرى في الأصل هي: كثرة الذِّكر، فهي مصدر للفعل ذَكَر، وهي أبلغ من الذِّكر[46]، وإعرابها هنا بدلٌ من «خالصة» أفاد تفسير المُبدَل منه وتخصيصَه[47]. والمراد بالدار: الدار الآخرة، وأخلصناهم: جعلناهم خالصين لنا متجرِّدين من كلِّ ما يَشغلهم عن الدار الآخرة. والخالصة: الخصلة الصافية التي لا شوبَ فيها، وقد قيل فيها: إنها مصدر كالعافية والعاقبة، بمعنى الخلوص، فيكون مصدرًا للثلاثي المجرَّد خَلَص، وقيل: هي بمعنى الإخلاص، فتكون اسمَ مصدر للفعل أخلص.

وقُرِئ [بِخالِصةِ ذِكرَى الدّارِ] بإضافة الخالصة إلى الذكرى، وهو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير: أخلصناهم بذكرى الدار الخالصةِ من كل شوب[48]. وإضافة الصفة إلى الموصوف فيها مبالغة، لأن الصفة تبدو قد امتزجت بالموصوف، وأصبحت جنسًا منه قائمًا بذاته.

وقال تعالى: ﴿ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﮃ﴾ {غافر: ١٩}، فـ«خائنةُ الأَعْيُن فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ كالعافيةِ، أي: يَعلَمُ خيانةَ الأعين. والثاني: أنها صفةٌ على بابِها، وهو مِن بابِ إضافةِ الصفةِ للموصوفِ، والأصلُ: الأعين الخائنة، كقوله:

وإن سَقَيْتِ كِرامَ الناسِ فاسْقِينا»[49].

وقال تعالى: ﴿ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﮚ﴾ {غافر: ٤٥}، فـ«ما» مصدرية، والمعنى: سيئات مكرهم، والتقدير: مكرهم السَّيِّئ، فالسيّئات: جمع سيِّئة، وهي صفة مشبَّهة قُدِّمَت على الموصوف وأُضيفَت إليه للمبالغة، وجُمعت السيئات باعتبار تعدُّد أنواع مكرهم التي بيَّتوها[50].

وقال تعالى: ﴿ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ﴾ {الشورى: ٣٧}، أي يجتنبون الآثامَ والفواحش الكبيرة. فـ«كبائر»: جمع كبيرة، وهي صفة مشبَّهة للفعل كَبُر، قُدِّمَت على الموصوف وأُضيفَت إليه، فدلَّت على اسم الذات، لأنها أصبحت جنسًا من الموصوف. وفي هذا الاستعمال مبالغة في المعنى ودقة فيه، وتوكيد للمبالغة[51].

مما سبق يظهر أن المشتقات الوصفية تتقدَّم على الموصوف، وتُضاف إليه، وفي هذا الأسلوب تُصبح الصفة جنسًا من الموصوف قائمًا بذاته، أي أنها تتحوَّل من الوصفية إلى الاسمية، مع إفادتها المعنى الوصفي. وفي ذلك مبالغة في المعنى تتمثل في تأدية لفظ المشتق وظيفتين صرفيَّتين، الأولى هي الوظيفة الوصفية الأصلية، والأخرى هي الدلالة على اسم الذات.

المطلب الثاني- مجيء الصفة المُضافة اسمًا جامدًا:

توضَّح في مبحث سابق أن النعت يكون مشتقًّا، أو اسمًا جامدًا مؤوَّلاً بالمشتق، والاسم الجامد يغلب عليه أن يكون مصدرًا أو اسم ذات. وقد ظهر أن الصفة المُضافة إلى الموصوف هي نعت في التقدير، أي أنها تكون مشتقًّا، أو اسمًا جامدًا في معنى المشتق.

ومن أمثلة مجيء الصفة المضافة من المصادر قوله تعالى: ﴿ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ﴾ {آل عمران: ١٤٨ }، أي: وثواب الآخرة الحَسَن. فـ«الحُسْن» مصدر حسُن، بمعنى

الصفة المشبَّهة للمبالغة، وهو صفة قُدِّمَت على الموصوف لتوكيد المُبالغة.

والمبالغة في هذا الاستعمال تتمثّل في استعمال المصدر وصفًا، كما توضَّح سابقًا، كما أن تقديم الصفة على الموصوف وإضافتها إليه جعلها جنسًا منه قائمًا بذاته، فدلَّت على الاسم والصفة الغالبة عليه معًا[52].

وهناك فرق بين قولنا «الثّواب الحَسَن»، و«حَسَن الثواب»، يتمثل في أن المراد في الأولى جنس الثواب موصوفًا بالحُسن، أما المراد في الثانية فهو جنس الحُسن باعتباره نوعًا من الثواب، ولا يخفى ما في العبارة الثانية من المبالغة والتوكيد.

ومن المصادر التي استُعملَت صفة مضافة إلى الموصوف قوله تعالى: چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ {ص: 25}، فالزُّلفى: القُربة والدرجة والمنزلة. والمآب: المَرجع[53]. والحُسن: مصدر للفعل حَسُن، بمعنى الصفة المشبَّهَة الحَسَن للمبالغة، لأنه استُعمِل وصفًا، وقُدِّم على الموصوف لتوكيد المبالغة[54]. والتقدير: وإن له عندنا لزُلفى ومآبًا حَسَنًا.

ونحوه «الشَّرّ» في قوله تعالى: چۇۆ ۆ ۈ ۈ ۇۆچ {ص: 55}، فالمآب: المُنقَلَب يصيرون إليه. والشّر: السوء والفساد، مصدر للفعل شَرَّ يَشِرُّ[55]، استُعمِل صفة للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة. والشَّرّ في هذه الآية يُقابل «الحُسن» في قوله تعالى في السورة ذاتها: چ ک ک گ گ چ {ص: 49}، وهو مصدر بمعنى الصفة المشبهة للمبالغة، قُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة، والتقدير: وإن للمتقين لمآبًا حَسَنًا[56].

وقال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ چ {آل عمران: ١٠٢ }، فالتقاة: مصدرٌ، وهو من بابِ إضافة الصفةِ إلى موصوفها؛ إذ الأصلُ: اتقوا الله التقاةَ الحقَّ أي: الثابتة، كقولِك: ضربتُ زيداً أشدَّ الضَّربِ، تريد: الضربَ الشديد[57]. فالحَقُّ إذن: مصدر حَقَّ أي ثبت، بمعنى اسم الفاعل: الحاقّ الثابت للمبالغة، قُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة. ومثله قوله تعالى: چچ چ چ چ چ چچ {البقرة: ١٢١}، أي تلاوته الحقّ، وقوله تعالى: چڦ ڄ ڄ ڄ ڄچ چ {الحج: ٧٤، أي قَدْرَه الحقَّ[58].

وقال تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پچ {البقرة: ٤٩}، أي العذاب السَّيِّئ، على إضافة الصفة إلى الموصوف[59]. فالسوء: مصدر ساء يسوء، استُعمِل وصفًا بمعنى الصفة المشبَّهة السيِّئ للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة. ونحوه قوله تعالى: چ □ □ □ □ چ {الرعد: ١٨}، أي الحساب السيِّئ، وقوله تعالى: چڑ ک ک ک ک گ

گ گ چ {فاطر: ٨}، أي عمله السيّئ[60].

وقال تعالى: چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑچ {البقرة: ١٠٨}، أي السبيل السواء، بمعنى المستوي. فهو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف[61]. فالسواء: اسم مصدر للفعل استوى، استُعمِل وصفًا بمعنى اسم الفاعل المستوي للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة.

وقال تعالى: چڤ ڤ ڤ ڄچ {ص: 20}، أي آتيناه الكَلامَ الفاصِلَ بَينَ الحَقّ والباطِلِ، والصَّوابِ والخَطأ. فالفَصل: مصدر للفعل فَصَل، أي ميَّزَ وأبانَ، استُعمل وَصفًا بمعنى اسم الفاعل الفاصِل للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيفَ إليه لتوكيد المبالغة[62].

وقال تعالى: چئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈئۈ چ {الشورى: ٢٩}، فـ«خَلق السماوات والأرض» من إضافة الصفة الى الموصوف، أي السماوات والأرض المخلوقة[63]. فالخَلق: مصدر خَلَق، استُعمل وصفًا بمعنى اسم المفعول المخلوقة للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة. ويدل على أن المراد بخَلق السماوات والأرض: السماوات والأرض المخلوقة، أنه عطف عليها «ما بثَّ فيهما من دابة» فتوضح أن المعطوف والمعطوف عليه من الأشياء وليس من المعاني، أي أن الخَلق لم يُقصد منه المعنى المصدري.

وقال تعالى: چ ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ {آل عمران: ١٨٦}، قال ابن عاشور: و«عَزم الأمور» من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي من الأمور العزم، ووُصف «الأمور» وهو جمع، بـ«عَزم» وهو مفرد، لأن أصل «عَزم» أنه مصدر، فيلزم لفظه حالة واحدة، وهو هنا مصدر بمعنى المفعول، أي من الأمور المعزوم عليها[64].

فالعَزم: مصدر عَزَم، استُعمل وصفًا بمعنى اسم المفعول للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة[65].

وقال تعالى: چ ے ۓ ۓ ڭ ڭ چ {الواقعة: ٩٥}، أي اليقين الحق. فالحَقّ: مصدر حَقَّ استُعمل وصفًا بمعنى اسم الفاعل الحاقّ الثابت للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة[66].

وقال تعالى: چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ چ {الجن: ٣}، أي تعالى ربُّنا العَظيم. والجَدُّ: العظمة والجلال، مصدر للفعل جَدَّ أي عَظُم وجَلَّ، استُعمِل وصفًا للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة[67].

ومن أمثلة مجيء الصفة المُضافة من أسماء الذوات المؤولة بالمشتقات قوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ چ چ چ چ ڇ ڇ چ {الأنعام: ١١٢ }، فقد ورد في هذه الآية صفتان مُضافتان إلى الموصوف، وهما من أسماء الذوات المؤوَّلة بالمشتقات، فقوله تعالى: چڤ ڤ ڤچ هو في التقدير: الإنس والجن الشياطين. وقوله چ چ چ چ أي القول المزخرَف. فالشَّياطين: جمع شيطان، وهو اسم ذات استُعمل وصفًا مرادًا به الصفة الغالبة عليه وهي المخالفة والعناد للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة. والزُّخرُف في الأصل: كل شيء حسن مُزَيَّن. فهو اسم ذات استُعمل وصفًا بمعنى اسم المفعول المُزَخرَف، أي الحَسَن المُزَيَّن للمبالغة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة[68].

وفي استعمال اسم الذات مرادًا به الصفة الغالبة عليه، في المواضع السابقة، صورة بيانية تمثَّلت في التشبيه البليغ، الذي أُضيف فيه المشبَّه به إلى المشبَّه.

وقال تعالى: چٹ ژ ژ ڑ ڑچ {الفجر: ١٣}، قال ابن عاشور: أي صَبَّ عليهم عَذابًا سَوطًا، أي كالسَّوط في سرعة الإصابة، فهو تشبيه بليغ[69]. فالسَّوط: اسم ذات، استُعمل وصفًا مرادًا به الصفة الغالبة عليه وهي السرعة، وقُدِّم على الموصوف وأُضيف إليه لتوكيد المبالغة.

مما سبق يظهر أن الصفة المُضافة إلى الموصوف قد تكون من الأسماء الجامدة، والغالب عليها في هذه الحالة أن تكون من المصادر المؤولة بالمشتقات، أو أسماء الذوات مرادًا بها الصفة الغالبة عليها.

وفي استعمال المصادر في هذا الباب مبالغة تتمثل في قوة المعنى ودقته، لأن التعبير بالمصدر عن الصفة ينطوي على المبالغة كما ظهر سابقًا، ثم في إضافة الصفة إلى الموصوف مبالغة أخرى تتجلى في أن الصفة تصبح جنسًا من الموصوف قائمًا بذاته، أما أسماء الذوات ففيها مع المبالغة صورة بيانية تُضفي على النص خصائص بلاغية ومزايا جمالية.

المبحث الخامس: المزايا الأسلوبية لإضافة الصفة إلى الموصوف

ظهر في مواضع متفرقة من البحث أن إضافة الصفة إلى الموصوف تنطوي على مزايا دلالية وبلاغية ولفظية، وهذه المزايا تصب في جمال الأسلوب ودقة المعنى وسلاسة التعبير. وهذا الموضع مخصص للحديث عن الخصائص الأسلوبية لإضافة الصفة إلى الموصوف، التي تتجلى في اتساع إمكانات التعبير والمبالغة وبناء الصور الفنية، والتخفيف اللفظي الذي يظهر في صور مختلفة أهمها إزالة الفرعية عن الأسماء وإعادتها إلى الأصل بحيث يكون الاسم خفيفًا من الناحية اللفظية. فقد ذهب عامة النحاة إلى أن الأصل في الاسم أن يكون مفردًا مذكَّرًا نكرة، فإذا كان كذلك حُكِم عليه بالخِفّة اللفظية، وإذا خرج عن الأصل بتثنيته أو جمعه أو تأنيثه أو تعريفه فقد أصبح اسمًا فرعيًّا، وحُكِم عليه بالثقل[70].

ومن الأمثلة على الخصائص الأسلوبية لإضافة الصفة إلى الموصوف، قول الحريري في مقدمة مقاماته: «وأنشأتُ ... خَمسينَ مَقامةً تحتَوي على جِدّ القَولِ وهَزْلِه، ورَقيقِ اللّفظِ وجَزْلِه، وغُرَرِ البَيانِ ودُرَرِه، ومُلَحِ الأدَبِ ونوادِرِه، الى ما وَشّحتُها بهِ من الآياتِ، ومَحاسِنِ الكِناياتِ»[71].

فقوله «جِدّ القَولِ وهَزْلِه» تقديره: القول الجادّ والقول الهازل. فالجِدّ والهَزْل: مصدران استُعملا وصفًا بمعنى اسم الفاعل للمبالغة، وقُدِّما على الموصوف وأُضيفا إليه لتوكيد المبالغة. ويتجلَّى التخفيف اللفظي في أن المصدرين لو استُعملا نعتًا لوجبت المُطابقة بينهما وبين الموصوف في التعريف، فلما قُدِّما وأُضيفا إلى الموصوف حُذِفَت علامة التعريف لعدم الحاجة إلى المُطابقة، كما ظهر في مبحث سابق.

والأمر الآخر هو أن المصدرين المذكورين لو أُريد وضعُهما في موضع النعت لكان التعبير يحتمل وجهين: الأول أن يُستعملا على لفظيهما مرادًا بهما معنى المشتق، فيُقال: تحتوي على القول الجِدّ والقول الهَزل، على تقدير: القول الجادّ والقول الهازل، وفي هذا الاستعمال مخالفة للأصل، إذ الأصل ألا يُستعمَل المصدر وصفًا، وإن كان يُفيد المبالغة كما توضح سابقًا، وذلك لأن هذا الاستعمال من الناحية اللفظية مخالف للمُعتاد، إذ المعتاد المُستساغ أن تكون النعوت من المشتقات. ولهذا السبب منع كثير من النحاة الوصف بالمصدر، ودعوا إلى الاقتصار على السماع فيما ورد من ذلك[72].

والوجه الثاني أن يُستعمل اسم الفاعل لا المصدر فيُقال: تحتوي على القول الجادّ والهازل. وهذا الاستعمال ليس فيه مبالغة من الناحية الدلالية، فضلاً عن أن الأحرف التي

يتألف منها اسم الفاعل تزيد على أحرف المصدر من حيث العدد، أي إن استعمال بناء المصدر فيه إيجاز من الناحية اللفظية قياسًا على صيغة اسم الفاعل. يُضاف إلى ذلك أن بناء المصدر أخفّ من صيغة المشتق بصورة عامة، لأن المصدر من الأسماء، أما المشتق فهو من الصفات، والاسم أخفّ من الصفة بإجماع النحاة(73).

فإضافة الصفة إلى الموصوف في المثال السابق فيها تخفيف لفظي تجلَّى بحذف علامة التعريف، واستعمال الاسم بدلاً من الوصف، والاسم أخفّ من الصفة، يُضاف إلى ذلك أن المصدر المستعمَل وصفًا قد أدى ما أريد به من المبالغة والتوكيد، دون أن يُوضع في موضع الصفات، لأن الصفة المُضافة، كما ظهر سابقًا، هي صفة معنوية انتقلت للدلالة على جنس من الموصوف قائم بذاته، أي إنها استُعمِلت استعمالَ الأسماء، وفي ذلك إعادة للفظ إلى السبيل المُعتاد في استعماله من الناحية السياقية.

أما قول الحريري: «ورقيق اللفظ وجزله» فتقديره: اللفظ الرقيق واللفظ الجَزْل، ففيه من الناحية اللفظية تخفيف، تمثل في حذف علامة التعريف، وإعادة الوصف إلى باب الأسماء بإضافته إلى الموصوف وجعله جنسًا منه. أما من الناحية الدلالية والبلاغية فإن تقديم الصفة على الموصوف وإضافتها إليه فيه مبالغة لأن الوصف يُصبح دالاً على الاسم مع دلالته على الحدث، أي إن اللفظ الوصفي قد أدى وظيفتين صرفيتين معًا.

وأما قول الحريري «وغُرَرِ البَيانِ ودُرَرِه» فالتقدير: تحتوي على بيان كالغُرَر والدُّرَر، ففي هذا القول صورة فنية تمثَّلَت في التشبيه البليغ، إذ شبَّه البيان بالغُرَر والدُّرَر، وحذف أداة التشبيه ووجه الشبه. والغُرَر: جمع غُرّة، وهي في الأصل بياض في جبين الفرس، ثم استُعير للشيء الأبيض الكريم. والدُّرَر: جمع دُرّة، وهي: الجوهرة من الأحجار الكريمة.

فإضافة الصفة إلى الموصوف في هذا القول انطوت على مزية بلاغية هي بناء الصورة الفنية، وفيها مبالغة تجلَّت في استعمال اسم الذات للدلالة على الصفة الغالبة عليه، وهي الجمال في بياض الغرر، وفي بريق الدرر، أي إنه استعمل اسم الذات دالاً على مُسمّاه مع الصفة الغالبة عليه، فأدى الاسم وظيفتين صرفيَّتين في آن واحد.

ومن الناحية الدلالية فقد تولَّد عن هذا الأسلوب وجود جنس جديد للبيان، دلَّ عليه إضافة الغُرَر والدُّرَر إليه. أما التخفيف اللفظي فتمثَّل في الاستغناء بالاسم عن الوصف، والاسم أخفُّ من الصفة باتفاق النحاة، وفي حذف علامة التعريف، إذ لم تعد المطابقة مطلوبة، وفي حذف أداة التشبيه، إذ لولا الإضافة لكان استعمال الأداة واجبًا، ولا يُمكن حذفها

إلا بالعدول عن سياق الوصف إلى سياق المبتدأ والخبر، بأن يُقال: البيانُ دُرَرٌ.

ومن إضافة الصفة إلى الموصوف في نص الحريري قوله: «ومَحاسِن الكنايات» أي الكِنايات الحِسان، بمطابقة الموصوف في الجمع، والكِنايات الحسنة، بمطابقة الموصوف على اعتباره بمعنى المجموعة، لأنه لغير العاقل. فالمطابقة بين النعت والمنعوت، كما هو ملاحَظ، تستلزم استعمال صيغة الجمع أو صيغة المؤنث، وكلاهما ثقيل لأنه فرع، فلما عدل عن أسلوب النعت وأضاف الصفة إلى الموصوف لم تعد المُطابقة واجبة، فحذف علامة التعريف، واستعمل المذكر، لأن «مَحاسِن» جمع حُسْن وهو مصدر.

وحين أضاف الصفة إلى الموصوف أصبح بإمكانه استعمال صيغة المصدر المفرد دون جمع، لأن المصدر يدل على الجنس، ويصلح للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، على السواء[74]، فيُقال: وحُسْن الكنايات، وإنما الجمع لاختلاف الأنواع فحسب، لأن المصدر لا يُجمع إلا عند اختلاف الأنواع، شأنه في ذلك شأن اسم الجنس الإفرادي نحو: ماء وعسل ورحيق وحليب[75]. وجواز استعمال الصفة المُضافة مفردة ومجموعة ومصدرًا ومُشتقًّا، على حين يكون الموصوف مفردًا أو جمعًا، يُظهِر مدى اتِّساع إمكانات التعبير، التي تزيد على ثمانية، كما توضَّح في مبحث سابق، على حين أن استعمال الصفة والموصوف وفق أحكام النعت والمنعوت والمطابقة لا يسمح بوجود الإمكانات التعبيرية السابقة.

يتضح مما تقدَّم أن إضافة الصفة إلى الموصوف تنطوي على مزايا أسلوبية متعدِّدة، تتمثل في التخفيف اللفظي، والمبالغة، ورسم الصورة الفنية، واتساع إمكانات التعبير.

الخاتمة والنتائج

تحدثتُ في البحث عن الخصائص الدلالية والبلاغية والأسلوبية لإضافة الصفة إلى الموصوف في القرآن الكريم، فذكرتُ آراء النحاة، ثم تعرضت للفرق بين إضافة الصفة إلى موصوفها وإضافتها إلى معمولها، وتكلمت على إضافة الصفة إلى الموصوف وعلاقتها بالمطابقة، ثم انتقلتُ إلى الحديث عن هذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم، ومزاياها الأسلوبية. وقد انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

1- إن إضافة الصفة إلى الموصوف من الأساليب الفصيحة، التي لم يُنكرها النحاة، وإنما اختلفت توجيهاتهم لهذا الأسلوب انطلاقًا من مدى تقيّدهم بالصناعة النحوية، وتمسُّكهم بالأسس التي يقوم عليها هذا العلم.

2- هناك فرق بين الصفة المضافة إلى موصوفها، والصفة المُضافة إلى معمولها،

يتمثل في أن الصفة المُضافة إلى معمولها هي مشتق مستعمل على بابه الوصفي، وعامل في غيره من الأسماء عمل فعله. أما الصفة المُضافة إلى موصوفها فهي نعت خرج عن الوصفية وجرى مجرى الأسماء في الاستعمال.

3- إن ما اشترطه النحاة من المطابقة بين الصفة والموصوف لا يتحقَّق عندما تكون الصفة مضافة إلى الموصوف، وإنما تظهر المطابقة في التقدير فقط. وذلك لأن الصفة حين قُدِّمَت على الموصوف وأُضيفت إليه لم تعد نعتًا، وإنما أصبحت صفة بحسب المفهوم اللغوي لا النحوي. وفي هذه الحالة لا تنطبق عليها شروط النعت وأحكامه.

4- الصفة المُضافة إلى الموصوف، في القرآن الكريم، تكون من المشتقات الوصفية أو الأسماء الجامدة المؤوَّلة بالمشتق، فإن كانت من المشتقات فإنها تتحوَّل من الوصفية إلى الاسمية، لأنها تُصبح جنسًا من الموصوف قائمًا بذاته، مع إفادتها للمعنى الوصفي. وفي ذلك مبالغة في المعنى تتمثل في تأدية لفظ المشتق وظيفتين صرفيَّتين، الأولى هي الوظيفة الوصفية الأصلية، والأخرى هي الدلالة على اسم الجنس.

5- حين تكون الصفة المُضافة إلى الموصوف من الأسماء الجامدة فالغالب عليها في هذه الحالة أن تكون من المصادر المؤولة بالمشتقات، أو أسماء الذوات مرادًا بها الصفة الغالبة عليها. وفي استعمال المصادر في هذا الباب مبالغة تتمثل في قوة المعنى ودقته، لأن التعبير بالمصدر عن الصفة ينطوي على المبالغة، كما ظهر في البحث، ثم في إضافة الصفة إلى الموصوف مبالغة أخرى تتجلى في أن الصفة تصبح جنسًا من الموصوف قائمًا بذاته، أما أسماء الذوات ففيها مع المبالغة صورة بيانية تُضفي على النص خصائص بلاغية ومزايا جمالية.

6- إن إضافة الصفة إلى الموصوف تنطوي على مزايا أسلوبية متعدِّدة، تتمثل في التخفيف اللفظي، والمبالغة، ورسم الصورة الفنية، واتساع إمكانات التعبير.

هوامش البحث:

(1) شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 2001 ، 2: 168.

(2) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، دون تاريخ، 3: 107. والجَرْد والسَّحُق: الخَلَق البالي. والقَطيفة: كِساء له خَمل.

(3) يُنظر: شرح الأشموني (ت نحو 900هـ) على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998، 2: 141.

(4) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (ت 905هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 2000، 1: 691. والبصريون ومَن وافقهم من النحاة يؤوِّلون الآيات المذكورة على حذف موصوف، والتقدير فيها: ولدار الساعةِ الآخرة، وجانب المكان الغربي، وحَبّ النَّبتِ الحَصيد. يُنظر: شرح المفصل 2: 169.

(5) شرح التسهيل لابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990، 3: 231، ويُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1997، 1: 258 و2: 365.

(6) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 2008، 2: 797.

(7) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك 3: 228.

(8) شرح المفصل 2: 169.

(9) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا 2003، 1: 5.

(10) شرح المفصل 1: 40.

(11) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك 1: 15.

(12) شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2: 629، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 2: 620، وشرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة 1980، 2: 145.

(13) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 2: 125.

(14) شرح الرضي الأستراباذي (ت686هـ) لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض 1996، القسم1، ص925.

(15) شرح الكافية للأستراباذي القسم1، ص923.

(16) يُنظر: العباب في شرح اللباب لنُقرة كار (ت 776هـ)، دراسة وتحقيق: حمدي المارد، رسالة ماجستير بجامعة دمشق، عام 1987، 2: 187.

(17) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ت 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت، 3: 8.

(18) ديوانه بشرح ابن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة 1986، ص94. والمتماحل: البعيد الأطراف. والمعرَّج: المُناخ. والشِّخاص: الأشخاص، وهي: الأعلام. ويحول: يذهب ويتحوَّل.

(19) وأما «مَيْت» فصفة مشبهة قُدِّمَت على الموصوف «الشِّخاص» وأُضيفَت إليه، وإعرابها مبتدأ، خبره جملة «يكادُ يَحولُ»، فهي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير: شِخاصُه المَيْتةُ تكادُ تحولُ به. والمُلاحَظ على هذه الإضافة أنها محضة، لأن الشِّخاص ليس محلُّها مرفوعًا أو منصوبًا، كما أن «مَيْت» لم تقع في موقع الفعل.

(20) البيان والتبيين للجاحظ (ت 255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1423هـ، 2: 74، والعقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1404هـ، 4: 41.

(21) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك 3: 228.

(22) يُنظر: الكشاف للزمخشري (ت538هـ)، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ، 1: 175، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت 1420هـ، 4: 84.

(23) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دون تاريخ، 7: 67.

(24) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب للنعماني (ت 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1419هـ -1998م، 11: 331.

(25) السنن الكبرى للبيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ - 2003م، 10: 323 تحت الرقم 20782.

(26) صحيح البخاري تحقيق: محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ، 4: 22، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار المعرفة، بيروت 1379هـ، 6: 33.

(27) يُنظر: روح البيان لإسماعيل حقي الإستانبولي (ت 1127هـ)، دار الفكر، بيروت، 5: 90.

(28) شعراء أمويون، جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1985، ص212.

(29) يُنظر في إضافة الصفة إلى الموصوف أيضًا: مفاتيح الغيب للرازي (ت606هـ)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1420هـ، 19: 124، وحاشية الصبان 2: 365.

(30) زهر الآداب وثمر الألباب للحُصري القيرواني (ت 453هـ)، دار الجيل، بيروت، 3: 848، وجمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة لأحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، 3: 282.

(31) شرح ابن عقيل 3: 193- 194.

(32) يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 3: 1155، وشرح ابن عقيل 3: 193.

(33) شرح ابن عقيل 3: 195، ويُنظر أيضًا: أوضح المسالك 3: 274.

(34) يُنظر: شرح الكافية الشافية 3: 1160، وأوضح المسالك 3: 275.

(35) يُنظر: المقتضب للمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 3: 341.

(36) الدر المصون 8: 81.

(37) الخصائص لابن جني (ت392هـ)، ط4، الهيئة المصرية للكتاب، دون تاريخ، 2: 204.

(38) يُنظر مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 209هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ، 2: 32، ولسان العرب لابن منظور (ت 711هـ)، ط1، دار صادر، بيروت 1992، (ضنك).

(39) يُنظر: الكشاف للزمخشري 3: 95، وفتح البيان في مقاصد القرآن لمحمد صديق خان (ت 1307هـ)، قدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة، بيروت وصيدا 1992، 8: 290.

(40) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة 3: 8، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (ت بعد 1158هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون 1996، 2: 1791.

(41) يُنظر: روح البيان 3: 94.

(42) يُنظر: المفصَّل في تفسير الجلالين، للدكتور فخر الدين قباوة، ط1، دار لبنان (ناشرون)، بيروت 2009، ص511.

(43) يُنظر: البحر المحيط 6: 236، واللباب في علوم الكتاب 11: 6.

(44) يُنظر: الدر المصون 6: 430.

(45) يُنظر: روح البيان 8: 475.

(46) يُنظر: مفردات القرآن للراغب الأصفهانى (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم والدار الشامية، دمشق وبيروت 1412هـ، ص329.

(47) يُنظر: الكشاف 4: 99.

(48) يُنظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت 885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 16: 397.

(49) الدر المصون 9: 469. ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب 17: 33.

(50) يُنظر: التحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس 1984، 24: 157. ويُنظر أيضًا: روح البيان 8: 458.

(51) يُنظر: التحرير والتنوير 25: 110، والمفصل في تفسير الجلالين ص280.

(52) يُنظر: فتحُ البيان في مقاصد القرآن 2: 351، وفتح القدير للشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، ط1، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق وبيروت 1414هـ، 1: 443.

(53) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة 1964، 15: 187.

(54) يُنظر: المفصل في تفسير الجلالين ص1621.

(55) يُنظر: تفسير القرطبي 15: 221، ولسان العرب (شرر).

(56) يُنظر: روح البيان 8: 48، والمفصل في تفسير الجلالين ص1628.

(57) يُنظر: الدر المصون 3: 330، وفتح البيان في مقاصد القرآن 2: 301، وإعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص 1415هـ، 2: 11.

(58) يُنظر: التحرير والتنوير 1: 696 و7: 362، و8: 183.

(59) يُنظر: روح البيان 8: 101، وإعراب القرآن وبيانه 3: 282.

(60) يُنظر: فتح البيان في مقاصد القرآن 7: 44 و11: 223، والمفصل في تفسير الجلالين ص912.

(61) يُنظر: روح البيان 9: 474، وإعراب القرآن وبيانه 7: 298، والمفصل في تفسير الجلالين ص5 و53.

(62) يُنظر: الكشاف 4: 80، والتحرير والتنوير 7: 269.

(63) يُنظر: روح البيان 8: 321، وفتح البيان في مقاصد القرآن 12: 304.

(64) التحرير والتنوير 4: 190 و25: 122.

(65) يُنظر: المفصل في تفسير الجلالين ص252.

(66) يُنظر: محاسن التأويل للقاسمي القاسمي (ت 1332هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلميه، بيروت 1418هـ، 9: 534، والتحرير والتنوير 27: 350 و29: 150، والمفصل في تفسير الجلالين ص252.

(67) يُنظر: تفسير القرطبي 19: 8، والبحر المحيط 10: 294.

(68) يُنظر: تفسير القرطبي 7: 67، والبحر المحيط 4: 623، والدر المصون 5: 115، وفتح القدير للشوكاني 2: 174، والمفصل في تفسير الجلالين ص507 و850.

(69) التحرير والتنوير 30: 322.

(70) ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزّجّاج (ت 311هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1971، ص3- 5. ويُنظر: شرح التصريح على التوضيح 1: 128، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 3: 329، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى 1: 192.

(71) مقامات الحريري (ت 516هـ)، مطبعة المعارف، بيروت 1873، ص14.

(72) يُنظر: أوضح المسالك 3: 280.

(73) يُنظر: علل النحو للوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض 1999، ص526.

(74) يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2: 31.

(75) يُنظر: نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي (ت 581هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1992، ص323.

المصادر والمراجع

- الأصول في النحو لابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص 1415هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا 2003.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، دون تاريخ.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ت 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت 1420هـ.
- البيان والتبيين للجاحظ (ت 255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1423هـ.
- التحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس 1984.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 2008.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة 1964.
- جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة لأحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1997.
- الخصائص لابن جني (ت392هـ)، ط4، الهيئة المصرية للكتاب، دون تاريخ.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دون تاريخ.
- ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة 1986.
- روح البيان لإسماعيل حقي الإستانبولي (ت 1127هـ)، دار الفكر، بيروت.
- زهر الآداب وثمر الألباب للحُصري القيرواني (ت 453هـ)، دار الجيل، بيروت.
- السنن الكبرى للبيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ - 2003م.
- شرح الأشموني (ت نحو 900هـ) على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998.
- شرح التسهيل لابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (ت 905هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 2000.
- شرح الرضي الأستراباذي (ت686هـ) لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض 1996.
- شرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة 1980.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 2001.
- شعراء أمويون، جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1985.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.

- العباب في شرح اللباب لنُقرة كار (ت 776هـ)، دراسة وتحقيق: حمدي المارد، رسالة ماجستير بجامعة دمشق، عام 1987.
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1404هـ.
- علل النحو للوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض 1999.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار المعرفة، بيروت 1379هـ.
- فتح البيان في مقاصد القرآن لمحمد صديق خان (ت 1307هـ)، قدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة، بيروت وصيدا 1992.
- فتح القدير للشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، ط1، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق وبيروت 1414هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (ت بعد 1158هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان (ناشرون) 1996.
- الكشاف للزمخشري (ت538هـ)، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ.
- اللباب في علوم الكتاب للنعماني (ت 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1419هـ -1998م.
- لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ)، ط1، دار صادر، بيروت 1992.
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزّجّاج (ت 311هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1971.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 209هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ.
- محاسن التأويل للقاسمي القاسمي (ت 1332هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلميه، بيروت 1418هـ.
- مفاتيح الغيب للرازي (ت606هـ)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1420هـ، 19: 124.

- مفردات القرآن للراغب الأصفهانى (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم والدار الشامية، دمشق وبيروت 1412هـ.
- المفصَّل في تفسير الجلالين، للدكتور فخر الدين قباوة، ط1، دار لبنان (ناشرون)، بيروت 2009.
- مقامات الحريري (ت 516هـ)، مطبعة المعارف، بيروت 1873، ص14.
- المقتضب للمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي (ت 581هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1992، ص323.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت 885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

Addition the attribute to the description In the Quran A study of structure, significance and context

Abstract:

This research seeks to study one of the clear methods, in the Holy Quran, which is the addition of the attribute to the prescribed, and the implications of this method of the characteristics of the rhetoric and rhetoric.

It will appear that the addition of the characteristic to the prescribed involves several methodological advantages, namely verbal relaxation, exaggeration, artistic image drawing, and broadening of the possibilities of expression.